

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة براغيا، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170113 150113 12-64014X (A)



البيان

العنف ضد المرأة في مجتمعات الشعوب الأصلية

ارتكبت أعمال العنف ضد المرأة على مر القرون كوسيلة لترسيخ هيمنة الرجل على المرأة. وحيث أن هذا العنف ينبثق من المفهوم القديم لعدم المساواة بين الجنسين، فإنه يتجسد في الإساءة الجسدية والجنسية والعاطفية والنفسية وغيرها من الجرائم التي ترتكب ضد النساء. وتشهد معظم البلدان ذات المجتمعات التقليدية عدم مساواة بين الجنسين، وتعاني من مستويات عالية من العنف المتصل بذلك ضد المرأة، واستمر ذلك على الرغم من التقدم الاقتصادي والسياسي. وتمثل الهند واحدة من هذه المفارقات: إذ تعتبر واحدة من أسوأ الأماكن التي تولد فيها المرأة، ومن بين أسرع الدول النامية في العالم، وبلد تشغل فيه النساء مناصب السلطة وتقود الكفاح من أجل الحرية، وعلى الرغم من ذلك فإن الاغتصاب والتحرش بالأطفال والتحرش الجنسي وحرق العروس والوفيات المرتبطة بالمهور وسائر أشكال الجريمة التي يمكن تصورها المرتكبة ضد المرأة وانتهاك كرامتها هي أمور شائعة في البلد وفي تزايد. وفي كينيا، وهي بلد في أفريقيا ذو اقتصاد صاعد: تتحمل المرأة الإيذاء الجسدي والإهانة من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاختطاف في سن مبكر، والاعتداء "المباح" ما قبل سن المراهقة والحمل، والعنف في حالات المنازعات، وتعاني من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وصدمات لا توصف.

وتتعرض على وجه الخصوص النساء المنتميات إلى المجتمعات القبلية الأصلية لسوء المعاملة في هذه المجتمعات التقليدية. وتعاني من العنف مرتين: من قبل مجتمعاتهن، ومن العنف الذي يوقعه بهن من هم خارج تلك المجتمعات القبلية، ومنهم أفراد من جماعات غير قبلية من صميم المجتمع وكذلك من مؤسسات حكومية وغير حكومية، بما في ذلك تلك التي يفترض أن تحميهم.

العنف الذي تمارسه مجتمعاتهن:

العنف ضد المرأة القبلية هيكلي وينبع من الأعراف الاجتماعية التي تضع النساء والفتيات في وضع تابع ومذعن في علاقتهن مع الرجال والفتيان. ويتجلى هذا في أبسط أشكاله في النمط الرجعي الذي يحصل بموجبه الصبية على المستحقات بينما تعطى ترضيات مقابل المستحقات للفتيات. وتُجند الفتيات في العمل لجمع العلف وحشب الوقود والمياه ويتعرضن للتمييز ضدن في الحصول على التعليم والرعاية الصحية بل وحتى الغذاء. وتحظى هذه الممارسات بقبول بدون تردد كممارسة نمطية، وتلحق أضراراً نفسية في سن مبكرة، وتسبب كذلك في اعتلال الصحة وارتفاع معدل الوفيات وانخفاض معدلات العمر المتوقع.

وثمة سبل حادة على وجه خاص متبعة في إخضاع النساء في مرحلة مبكرة من الحياة وتمثل في مختلف أشكال العنف التي تُمارس ضد الفتيات في كينيا، ولا تزال مستمرة على الرغم من جميع التشريعات المعتمدة للحد منها، وتشمل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتلبس الفتاة في فترة ما قبل المراهقة عقدا من الخرز كعلامة على ارتباطها بشخص بعينه يمكنه ممارسة الجنس معها (الاغتصاب المباح). وهي أمور كثيرا ما تكون سببا في معاناة الفتيات مدى الحياة.

وبالإضافة إلى ذلك، تمارس المجتمعات القبلية مجموعة من أشكال الزواج، كثير منها يحط من قدر المرأة، بما في ذلك تعدد الزوجات وتعدد الأزواج والجمع بين الشقيقات. وتمارس قبائل معينة في جبال الهيمالايا تعدد الأزواج بالجمع بين الأشقاء، ويستمد جذوره من عدم كفاية الأراضي أو الغذاء، ويعكس بالتالي محاولة للحد من تجزئة الأراضي وحجم الأسرة. وتمارس جماعات عرقية في كينيا على سبيل المثال تعدد الزوجات، بينما تمارس قبائل في جبال الهيمالايا في الهند تعدد الأزواج، ويتم ذلك عادة لتمكين الرجل من الاستئثار بمكانة اقتصادية عالية أو للحصول على أراض زراعية إضافية. وغالبا ما تُجبر النساء على الدخول في هذه الزيجات، وأحيانا حتى بالاختطاف؛ و “الاختطاف للزواج” هو عرف يُنظر إليه على أنه احتفاء بالرجولة في جبال الهيمالايا. وتزيد تقاليد الزواج هذه مستويات العدوان الذكوري والاعتداء الجنسي والعنف العائلي التي تتعرض لها المرأة.

ويُنظر إلى المرأة في المجتمع القبلي كشريكة رئيسية في كسب العيش في أفضل الحالات، وكمورد اقتصادي في أسوأ الحالات. ومع ذلك، فإن النتيجة في الحالتين هي أن النساء يشكلن الجزء الأكبر من قوة العمل المحلية (٩٠ في المائة من القوة العاملة الزراعية في أفريقيا و ٦٠ في المائة في آسيا) ويعملن فوق طاقتهن إلى حد بعيد، ويعشن حياة مشقة وجهد بدني شديدين، مما يؤدي بدوره إلى سوء الحالة الصحية وانخفاض معدلات العمر المتوقع. وتحمل النساء عبء عمل يتجاوز ثلاثة أضعاف ما يتحمله الرجال (وتتحمل حتى عبأ أكثر من دواب الحمل في المجتمعات المحلية)، سواء في الأعمال المنزلية أو المساعدة في المزرعة (على الرغم من أنهن لا يملكن أي أراضي)، وكذلك في حمل الماء أو حشيش الوقود أو العلف لمسافات طويلة، بدون أي اعتراف بمعانتهن، أو أي مكسب اقتصادي مباشر. ويتشر الفقر بأعلى مستوياته بين مجتمعات الشعوب الأصلية، ويؤدي هذا أيضا بقدر كبير إلى العنف ضد المرأة. وتعاني الفتيات والنساء بشكل غير متناسب من آثار الفقر من حيث النظام الغذائي والصحة والتغذية، والتعرض للكوارث البيئية، وكثيرا ما يضطرون إلى التضحية باحتياجاتهن التغذوية الدنيا ويبقين جائعات من أجل إطعام الأسرة. وتشجع

المجتمعات الفقيرة في أجزاء من جبال الهيمالايا الهندية الاختطاف من أجل الزواج، مع دفع مهر العروس بعد اختطافها.

وأَسباب وآثار هذه المشكلة ما هي إلا حلقة مفرغة. فإيذاء الفتيات والحط من قدرهن من قبل الأسرة والغرباء يؤدي إلى تدني اعتداد الفتيات والنساء بذواتهن، وإلى تكييف اجتماعي وتأسيس لوضعهن الاجتماعي المتدني، مما يؤدي في المقابل إلى زيادة تهميشهن واستغلالهن. وتصبح النساء مجرد متلقيات لما يُمنح لهن، ويخضعن للتمييز وسوء المعاملة، في إطار اعتقاد بأن الأعراف الاجتماعية القائمة غير قابلة للمناقشة، مما يجعلهن عاجزات خلال ارتكاب العنف، ولا صوت لهن في مواجهته. وهذا واضح حتى في المجتمعات التي لها تاريخ محدد في تأكيد المرأة لذاتها في المجال العام. ومن أمثلة ذلك حالة امرأة في المنطقة الوسطى من جبال الهيمالايا في الهند، قائدة لجماعة نسائية وناشطة مفوهة وجازمة في مجال حفظ الطبيعة، وحاصلة على زمالة من مؤسسة مرموقة، ولا تزال على الرغم من ذلك تتعرض للعنف العائلي بشكل منتظم وتقبله على أنه أمر مسلم به.

العنف الذي يمارسه الآخرون والمؤسسات:

تسيطر عقلية ذكورية متزمتة أيضا على المؤسسات المحلية في المناطق القبلية، بما في ذلك القوانين العرفية والمؤسسات والآليات الحكومية والشرطة والدفاع والمؤسسات القانونية وتساعد في إدامة التمييز ضد المرأة. ونادرا ما تزود النساء بالمستحقات والحقوق المقررة للمرأة، ونادرا ما تتحقق العدالة في حالة المظالم. وغالبا ما تكون هذه المناطق مناطق نزاع، وبالتالي تشهد عمليات نشر كبيرة لموظفي وكالات الحماية، ويعني أيضا تزايد أعداد النساء التي يتعرضن للإيذاء البدني والجنسي الذي يرتكب نتيجة النزاع وبواسطة قوات الحماية أيضا، ويشمل الاغتصاب والتحرش الجنسي والاختطاف. وتحايي البنية الاجتماعية الرجال في هذه الحالات، وتلقي اللوم عن وقوع العنف على المرأة، ويتضخم هذا الموقف/ السلوك إذا تعلق بالنساء المنتميات للمجتمعات القبلية للشعوب الأصلية، واللاقي غالبا ما تنظر إليهن المجتمعات المهيمنة والعادية في هذه البلدان نظرة دونية.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود بنية تحتية تقدم الدعم أو تكفل الانتصاف من المظالم، مثل الخلايا النسائية في المناطق القبلية، يزيد من متاعب النساء. وتهمل الدول في المعتاد المناطق القبلية فيها، وتتعامل معها على أنها مناطق هامشية في أعمال الدولة ومن الأفضل تركها تعيل نفسها بلا أي قلقلة لثقافتها (أو التحكم فيها واستغلالها لصالح بقية السكان). وتنظر في المعتاد البلدان إلى النساء في المناطق القبلية على أنهن مجرد عنصر ثقافي، ولا يلتفت إلى مشاكلهن الجنسية باعتبارها مكونات رئيسية لثقافة قبلية لا تُمس.

التوصيات

تعمل منظمة براغيا مع النساء المنتميات للمجتمعات الأصلية في جبال الهيمالايا (جنوب آسيا) وفي الأراضي القاحلة وشبه القاحلة (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، وتلبي احتياجاتهن من خلال تحسين التعليم والتغذية ورعاية صحة الأمهات والتضامن وتقديم الدعم الاجتماعي والقانوني وتمكنهن من خلال تطوير دورهن القيادي وتنمية سبل العيش.

ونحث على التركيز على القضايا المتعلقة بالمرأة القبلية التي تعاني من قدر كبير من الإهمال والإساءة، وندعو الجهات/العناصر الإنمائية إلى اتخاذ موقف شامل حقا ومعالجة حقها في التمتع بالمساواة مع الرجل في المجتمع القبلي، والقيام في الوقت نفسه بسد الفجوة بين النساء في المجتمعات القبلية ومثيلاتهن في البيئات الاجتماعية الأوفر حظا.

والمطلوب هو تحقيق تحول اجتماعي يغير الطريقة التي تواجه بها النساء المنتميات إلى المجتمعات الأصلية العنف، وتحويلها من موقف خنوع سلمي إلى موقف مقاومة وتأكيد فعالين، يمكنهن من مكافحة العنف المرتكب ضدهن والقيام بأدوار قيادية في عملية التغيير المجتمعي المنشود. ولا بد أن تبدأ تدخلات التنمية والتمكين وتعزيز القدرات بالأمهات والفتيات اللاتي لم تولدن بعد وتستمر طوال حياة الطفلة، مع تدخلات تطبق في مراحل عمرية بعينها.

ووضعت الدول التي تقع فيها مناطق قبلية برامج إنمائية وقوانين/أنظمة متعددة لمجتمعاتها القبلية. وندعو إلى إجراء تحليل جنساني وتعميم نهج مراعاة المنظور الجنساني في صميم هذه البرامج، إلى جانب تقديم تدريب وتوعية إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي بشأن القضايا الجنسانية، سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية. وندعو أيضا إلى التنفيذ الحقيقي لهذه البرامج وإنفاذ القوانين/الأنظمة، وضمان المساواة والعدالة للمرأة في المجتمعات الأصلية.

ويجب تعزيز القوي للآليات المجتمعية، غير الحكومية والحكومية، للدعم والتضامن مع النساء في المجتمعات الأصلية بما في ذلك الجماعات والمثلات والقيادات والجمعيات النسائية للشعوب الأصلية وكذلك تعزيز المشورة والحماية وغيرها من الخدمات الخاصة التي تقدمها المؤسسات الرسمية للشرطة والقطاعات القانونية. وتشكل النساء في مجتمعات الشعوب الأصلية الميل الأخير في مشوار تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وغاياته، وندعو إلى الالتزام بالعمل على جعل النساء يقفن فخورات وعلى قدم المساواة وبدون خوف.